

عدل عليا رقم ٨٤/١٦٧

المبدأ القانوني

— أن ما جاء في الشهادة الموقعة من المختار والهيئة الاختيارية وكذلك الشهادة الموقعة من ثلاثة اشخاص من الاهالي . بأن المستدعي فلسطيني الجنسية ومولود من ابوين فلسطينيين وأنه يقيم عادة في بلدة المفرق منذ تاريخ ولادته في ١٩٦١/٩/٢ وحتى تاريخ اعطاء الشهادة .

كما أن شهادة ولادته وعقد زواجه الصادر عن المحكمة الشرعية بالمفرق والوثيقة الصادرة عن رئيس شعبة التجنيد كافية لاثبات أن المستدعي مولود لابوين فلسطينيين وينبني على ذلك ان المستدعي يعتبر أردني الجنسية ومن حقه الحصول على جواز سفر أردني .

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الاول السيد موسى الساكت وعضوية القضاة السادة : حسني الجيوسي ، عطا الله المجالي ، عادل مدانات ، عبد المجيد الغرايبه .

المستدعي : عايش محمد سالم السعد السعود من المفرق ، وكيله المحاميان السيدان احمد عثمان واسامة اليسطامي .

المستدعي ضده : مدير عام دائرة الجوازات في عمان .

القرار

قدم المستدعي هذه الدعوى للطعن في القرار الصادر عن المستدعي ضده المتضمن عدم اعطائه جواز سفر أردني ما لم يقدم اوراقا تثبت جنسيته وأنه يقيم في المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الجنسية رقم ٦ لسنة ٥٤ .

أن أسباب الطعن التي يستند اليها المستدعي في دعواه تلخص في أن البيانات المقدمة من المستدعي والمحفوظة في ملفه بدائرة الجوازات

كافية لاثبات انه مولود من ابوين فلسطينيين وانه يقيم في المفرق خلال المدة القانونية .

وقد اصدرت هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٣ قرارا مؤقتا دعت فيه المستدعي ضده لبيان الاسباب التي تمنع من الغاء القرار المطعون به فقدم مساعد رئيس النيابة العامة بالوكالة عنه لائحة جوابية طلب فيها رد الدعوى لان القرار المطعون فيه خال من اي عيب من العيوب التي تبطل القرارات الادارية .

وبعد الاستماع لمرافعة ممثلي الفريقين في جلسة علنية وتدقيق الملف الوارد من دائرة الجوازات العامة يتبين من الشهادات الثلاث الموقعة من ابراهيم احمد سلامه ومحمد احمد سلامه وعائيد مرزوق ابو علي من اهالي المفرق والمحفوظة في ملف الجوازات تحت رقم ١٠٠٩٠٨ ان المستدعي فلسطيني الجنسية ومولود من ابوين فلسطينيين وانه يقيم عادة في بلدة المفرق من تاريخ ولادته حتى الان .

وكذلك فان الشهادة الموقعة من المختار والهيئة الاختيارية بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠ المحفوظة في الملف تحت رقم ١٣ تفيد بان المستدعي مولود في بلدة المفرق بتاريخ ١٩٦١/٩/٢ وهو من ابوين فلسطينيين وانه يقيم عادة في بلدة المفرق منذ تاريخ ولادته حتى تاريخ اعطاء هذه الشهادة ولم يغادرها اطلاقا .

كما ان شهادة الولادة الصادرة عن دائرة الاحوال المدنية بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢ رقم ١٥٦٩ تفيد ان المستدعي مولود في بلدة المفرق بتاريخ ١٩٦١/٩/٢ .

وكذلك فان عقد زواج المستدعي الصادر عن المحكمة الشرعية في المفرق بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤ يفيد ان المستدعي اجرى عقد نكاحه

في بلدة المفرق كما ان الوثيقة الصادرة من رئيس شعبة التجنيد بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٨، والمحفوظة في الملف تحت رقم ٧ تفيد ان المستدعي مكلف بإداء خدمة العلم ولكنّه معفى من ادائها بسبب انه الابن الوحيد لوالديه .

وحيث ان هذه الوثائق التي بعضها من الوثائق الرسمية كافية لاثبات ان المستدعي مولود لابوين فلسطينيين في المفرق بتاريخ ٢/٩/١٩٦١ .

فان ما ينبغي على ذلك ان المستدعي يعتبر أردني الجنسية ومن حقه الحصول على جواز سفر أردني عملاً بالمادة الثالثة المشار إليها انفاً والمادة الثالثة من قانون جوازات السفر رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ .

وحيث أن القرار يرفض عطائه جواز سفر أردني بالنسبة لما ذكر يخالف احكام القانون .

فاننا نقرر الغاءه واعادة ملف جواز السفر الى المستدعي ضده لاجراء المقتضى .

قراراً صدر وافهم علنا بتاريخ ١ جمادى الاخر سنة ١٤٠٥هـ الموافق ٢١/٢/١٩٨٥ .